الدكتور عيسى معيزة / Dr.Aissa Miza

أستاذ محاضر (أ) القانون بكلية الحقوق جامعة زيان عاشور بالجلفة/ الجزائر

مدير مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها معتمد من وزارة التعليم العالي

عضو ممثل للأساتذة في المجلس العلمي ومجلس الإدارة بالكلية

عضو مجلس إدارة الاتحاد القانونيين الدوليين تركيا/ عضو هيئة المخطوطات الإسلامية كامبردج بريطانيا

عضو اللجان العلمية لعدد من المجالات الدولية داخل وخارج الجزائر

مدير عدد من المنتقيات ولجان التنظيم لمؤتمرات وطنية ودولية

عنوان المداخلة: حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية (أنموذج اتفاقية سيداو) وتأثيراتها على تشريعات الدول

الإسلامية: دراسة نقدية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

Women's rights in international conventions (CEDAW MODEL) and their impact on the legislation of Islamic countries ... a critical study under the rules of Islamic Law.

الملخص:

نسعى في هذا البحث للإجابة على الإشكاليات التالية:

- 1- ماهي الحقوق التي أقرتها اتفاقية سيداو للمرأة ؟
- 2- وما مدى توافقها مع ما جاءت به أحكام الشريعة الإسلامية؟
- 3- وما هي الأهداف الحقيقية لهذه الاتفاقية لا سيما من خلال محاولات فرضها على حكومات الدول الإسلامية لإدراجها في تشريعاتها الداخلية المتعلقة بالأسرة؟
- 4- وكيف كانت انعكاسات هذه الاتفاقية على التشريعات في العالم الإسلامي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: الحقوق العامة للمرأة (الحقوق السياسية والحقوق الشخصية) في اتفاقية سيداو وفي الشريعة الإسلامية، ومدى تأثيرها في تشريعات الدول الإسلامية.

المبحث الثاني: الحقوق الخاصة للمرأة (الحقوق العائلية والحقوق المالية) في اتفاقية سيداو وفي الشريعة الإسلامية، ومدى تأثيرها في تشريعات الدول الإسلامية.

In this research, we would like to enlighten the following problematic and try to give solutions :

1. What are the rights of women that CEDAW Convention has adopted ?
2. How is it compatible with the rules of Islamic Law?
3. What are the main objectives of this convention, especially while trying to impose it on the Islamic States governments in order to include it in their local legislation related to the family?
4. How this convention been based affected the legislation in the Muslim World ?

To answer these problematic, we divided this research into two topics:

The first topic: General women's rights (political and personal rights) in the convention of CEDAW and in the Islamic Law.

The second topic: Personal women's rights (family and financial rights) in the convention of CEDAW as well as in the Islamic Law, and their impact on Islamic States legislation

مقدمة :

تعتبر قضايا المرأة ومساواتها مع الرجل من أهم قضايا هذا العصر، بحيث انعكس هذا حتى على الأمم المتحدة؛ التي حرصت منذ منتصف القرن الماضي على إقامة المؤتمرات وإصدار الإعلانات وتوقيع الاتفاقيات التي تعمل على تأمين حقوق المرأة.

ومن بين أهم الصكوك الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا المجال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" سنة 1979م.

حيث بدأت مفوضية حركة المرأة بالأمم المتحدة في إعدادها سنة 1973م، وأكملت إعدادها سنة 1979م وفي 18 ديسمبر 1979م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية وفي 1981م أصبحت الاتفاقية سارية المفعول بعد توقيع 50 دولة عليها طبقاً لأحكام المادة 27 منها وكانت تونس هي الدولة المسلمة الوحيدة التي صادقت عليها قبل نفاذها.

وتتكون الاتفاقية من 30 مادة ملزمة للدول الأطراف، تدعو إلى حماية المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في كل مجالات الحياة.

كما تدعو الاتفاقية أيضاً الدول الأطراف إلى إصدار تشريعات داخلية تنطوي على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كافة المجالات بما يتوافق مع الاتفاقية.

وقد صادقت على هذه الاتفاقية جميع الدول الإسلامية ماعدا الصومال وشمال السودان وإيران، وتحفظت الدول الإسلامية على هذه الاتفاقية انحصرت في ست مواد (2، 7، 9، 15، 29).

وفي دراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة تنبثق من كون هذه الاتفاقية ذات طابع إلزامي حيث تفرض تفعيل المساواة بين الرجل والمرأة في التشريعات الداخلية، كما أن هذه الاتفاقية تعتبر المتن الذي كتب على هامشه باقي أعمال الأمم المتحدة في موضوع قضايا المرأة.

ومن خلال هذه الدراسة نهدف للإجابة على إشكاليات هامة وهي:

- ما هي الحقوق التي أقرتها اتفاقية سيداو للمرأة؟
- ما هو موقف الشريعة الإسلامية من هذه الحقوق؟
- كيف كان انعكاس اتفاقية سيداو على التشريع في الدول الإسلامية؟

المبحث الأول: الحقوق العامة للمرأة في اتفاقية سيداو وتأصيلها الفقهي وانعكاسها على التشريع في الدول الإسلامية

توطئة: الحقوق العامة هي السلطات التي تقرها قواعد القانون العام للدولة وقد أقرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة العديد من الحقوق العامة للمرأة على أساس المساواة مع الرجل، والتي يمكن تقسيمها إلى حقوق سياسية وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول وإلى حقوق غير سياسية وهذا موضوع المطلب الثاني.

المطلب الأول: الحقوق السياسية للمرأة

وردت عدة تعريفات تفسر المقصود بالحقوق السياسية ومن أهم هذه التعريفات ما عرفه الأستاذ سالم البهنساوي بقوله: <<الحق السياسي يمكن تعريفه بأنه: حق المواطن في أن يشترك في غدارة شؤون الدولة، ويكون ذلك بطريق مباشر كما هو الحال بالنسبة لرئيس الدولة ومنصب الوزير، وقد يكون بطريق غير مباشر، أي يشترك المواطن في إدارة شؤون البلد عن طريق ممثلين عنه هم أعضاء المجالس المختلفة. فالحق السياسي بالمفهوم العام هو الانتخاب والترشيح، وحق تولي الوظائف العامة>>.

وفي هذا المطلب سنحاول تبيان الحقوق السياسية التي أقرتها اتفاقية سيداو للمرأة ومعرفة موقف الفقه الإسلامي من هذه الحقوق وانعكاس الاتفاقية على التشريع في قوانين الدول الإسلامية في هذا النوع من الحقوق، لذا سنقسم الدراسة إلى ثلاثة فروع:

- الفرع الأول: الحقوق السياسية للمرأة في اتفاقية سيداو
- الفرع الثاني: التأصيل الفقهي للحقوق السياسية للمرأة
- الفرع الثالث: انعكاسات اتفاقية سيداو على التشريع في الدول الإسلامية في الحقوق السياسية.

الفرع الأول: الحقوق السياسية للمرأة في اتفاقية سيداو

ورد في اتفاقية سيداو عدة حقوق سياسية للمرأة وهي:

أولاً: حق الجنسية

جاء في المادة 9 الفقرة 1 من اتفاقية سيداو ما يلي: " تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً للرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها، وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة، أو تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج".

ويتضح من هذه المادة أنه يحق للفتيات والنساء أن يتمتعن بالجنسية ويحق لهن تغييرها إذا رغبن في ذلك دون تبعية إلى أي شخص، كما يجب ألا يتم تغيير جنسية المرأة تلقائياً بمجرد أنها تزوجت، أو لأن زوجها غير جنسيته، يجب أن تكون النساء قادرات على إعطاء جنسيتهن لأطفالهن، كما هو الحال بالنسبة للرجال¹.

ثانياً : حق الانتخاب والترشح وتولي الوظائف العامة

أكدت اتفاقية سيداو على حق المرأة في الانتخاب والترشح مساوياً بذلك الرجل وهذا ما بينته الاتفاقية في المادة 7 التي جاء فيها: " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية العامة للبلاد، وبوجه خاص تكفل المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في حق:

أ/ التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

ب/ المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع مستويات المسؤوليات الحكومية.

ج/ المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسة للبلاد.

وكان الهدف من هذه المادة تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية، وقد توافق المجتمع الدولي على هذه الاتفاقية لوضع حد للتمييز في الحقوق السياسية ضد المرأة وحرمانها من هذه الحقوق، وخاصة المتعلقة بمشاركتها في العملية الانتخابية كناخبة مرشحة من ناحية، وحقها في تولي الوظائف العامة من ناحية أخرى، حيث كانت النساء في العديد من الدول محرومة من هذه الحقوق¹، والحقوق السياسية تساهم في تمكين النساء وتعزز من قدرتهن على المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات².

ثالثاً: تمثيل حكومتها على المستوى الدولي

نصت اتفاقية سيداو في المادة 8 على ما يلي: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل المرأة، على قدم المساواة مع الرجل و دون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية".

تعطي هذه المادة الحق للفتيات والنساء في أن يمثلن بلادهن على المستوى الدولي، والمشاركة في عمل المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر¹).

الفرع الثاني: التأصيل الفقهي للحقوق السياسية للمرأة:

أولاً : الحق في الجنسية

اختلف الفقهاء في الإسلام في وجود مفهوم الجنسية من أصلها في الشريعة الإسلامية فذهب فريق إلى عدم تضمن الشريعة الإسلامية لمفهوم الجنسية واعتبروها فكرة علمانية وليدة التطور الحضاري والصناعي الحديث ولم تظهر إلا في القرن الثامن عشر ومع ظهور مبدأ القوميات².

وذهب فريق ثاني إلى أن الجنسية بمفهومها الحديث معروفة لدى الشريعة الإسلامية باعتبارها نتيجة ضمنية لوجود الدولة الإسلامية ذاتها، وإن كان الفقه لم يسمها بالجنسية بل بمفردات لها نفس الدلالة مثل (التابعة – الرعية – أهل دار الإسلام) ومن المسلم به أن عدم التسمية لا يعني عدم الوجود، إذ العبرة بالمقصود والمعاني لا بالألفاظ والمباني³.

وبما أن الجنسية مرتبطة بالدولة الإسلامية فإن المرأة المسلمة لها الجنسية الإسلامية لارتباطها بدار الإسلام ولا يتصور تغيير جنسيتها بالزواج بأجنبي عن دار الإسلام وذلك لمنع المرأة المسلمة بالزواج بغير المسلم، أما العكس فصحيح أي إذا تزوجت امرأة من غير ديار الإسلام بمسلم يحمل جنسية الدولة الإسلامية فلها الحق في اكتساب تلك الجنسية لتبعتها لزوجها كما لها الحق في الاحتفاظ بجنسيتها¹.

ثانياً: مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

ثبت مشروعية مشاركة المرأة في العمل السياسي في الكتاب والسنة ومن أدلة مشروعيتها ما يلي:

1 – الكتاب:

قال تعالى: ((...وَلَا تَكُنْمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ...)) (البقرة : 283)

نهى الله سبحانه وتعالى المؤمنين في هذه الآية عن كتمان الشهادة وهو خطاب عام يشمل الرجال والنساء معاً، والانتخاب هو إلقاء وشهادة في حق أحدهم، مما يدل على جواز مشاركة المرأة في الانتخابات والحياة السياسية.²

2 - السنة:

عن عروة بن الزبير، أن عائشة رضي الله عنها قالت: كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى النبي صل الله عليه وسلم يمتحنهن بقول الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ...)). (الممتحنة: 10)، قالت عائشة رضي الله عنها: فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أقر بالمحنة، فكان رسول الله صل الله عليه وسلم إذا أقرن بذلك من قولهن، قال لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انطلقن فقد بابتكن)³.

إن مبايعة النبي صل الله عليه وسلم للمؤمنات المهاجرات تدل على جواز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.¹ وفي هذا السياق يأتي كلام عن حكم تولي المرأة للوظائف العامة في الدولة كالقضاء مثلاً والتي سأبين رأي الفقهاء فيها على النحو التالي: اتفق جمهور الفقهاء على عدم جواز تولي المرأة رئاسة الدولة² واختلفوا على حكم تولي القضاء على ثلاث أقوال: - القول الأول: عدم جواز تولي المرأة القضاء مطلقاً، وهو قول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة.³ - القول الثاني: جواز تولي المرأة القضاء مطلقاً، وهو قول ابن حزم الظاهري وابن جرير الطبري والحسن البصري.⁴ - القول الثالث: جواز تولي المرأة القضاء فيما عدا الحدود والقصاص، وهو قول الحنفية.⁵

وسبب اختلاف هذه الآراء في النصوص التي استدلوا بها فمن رأى بعدم جواز تولي المرأة القضاء مطلقاً استدلوا بالحديث: (لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة)⁶ على اعتبار دلالة صريحته على ذلك، ومن رأى جواز تولي المرأة القضاء مطلقاً استدل بفعل عمر رضي الله عنه عندما ولي الشفاء أمر السوق باعتباره أمراً من أمور المسلمين التي يجوز للمرأة أن تتولاها⁷، ومن رأى بجواز تولي المرأة القضاء باستثناء القصاص والحدود قاس القضاء بالشهادة.

بعد هذا يتبين لنا أن القول الراجح هو عدم جواز المرأة لتولي القضاء مطلقاً وذلك لقوة دليلهم ودلالة النص الصريحة على عدم جواز تولي المرأة لأمر المسلمين العامة والتي منها القضاء.

الفرع الثالث: انعكاسات اتفاقية سيداو على التشريع في الدولة الإسلامية في الحقوق السياسية

أولاً: الحق في الجنسية

معظم الدول العربية والإسلامية التي انضمت إلى اتفاقية سيداو كانت متحفظة على المادة التاسعة وخاصة الفقرة 2 بسبب تعارضها مع الشريعة الإسلامية ومن بين الدول التي كانت متحفظة على هذه المادة الأردن، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، والكويت، والمغرب، وتونس، ولبنان، ومصر، والسعودية، والبحرين، وسوريا.¹

لكن سرعان ما بدأت هذه الدول بسحب تحفظاتها على المادة وتعديل قانونها بما يتناسب معها، ومن بين التعديلات التي قامت بها الدول: تعديل قانون الجنسية الجزائري في عام 2005 الذي قضى بتمكين الأبناء من اكتساب جنسية الأم، تماشياً مع مبدأ المساواة بين الجنسين (المادة 6) وتمكين الرجل المتزوج من جزائرية من اكتساب الجنسية الجزائرية (المادة 9 مكرر)².

كما حرصت الإمارات العربية المتحدة على الأخذ بتوصيات اللجنة المعنية باتفاقية سيداو، حيث نظمت كافة المسائل المتعلقة باكتساب الجنسية والاحتفاظ بها أو سقوط حيث أتاحت المادة 13 للمواطنة بالاحتفاظ بجنسيتها إذا تزوجت أجنبي وأتاحت المادة 17 الفقرة 2 للمواطنة استرجاع جنسيتها إذا تنازلت عنها بسبب زواجها من أجنبي في حالة الطلاق أو إذا توفى الزوج أو هجرها، وفي تاريخ 2 ديسمبر 2011 صدرت توجيهات سامية من قبل صاحب السمو رئيس الدولة تقضي بمنح أبناء المواطنة المتزوجات من أجنبي لجنسية الدولة وذلك وفق الشروط والضوابط.¹

يكفل القانون الجنسية التونسية بحماية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وذلك بحق المرأة التونسية بالاحتفاظ بجنسيتها إذا تزوجت بأجنبي.

وفي إطار تنفيذ توصية اللجنة التي طلبت من الدول الأطراف أن تتواصل عملية الإصلاح التشريعي في هذا المجال، أجري إصلاح يهدف تدارك الصعوبات في تطبيق المادة 12 من قانون الجنسية والذي كانت تشترط تقديم الأم التونسية مع الأب الأجنبي طلب للحصول على الجنسية لأطفالها المولودين بالخارج، وبموجب القانون عدد 4-2002 المؤرخ في كانون الثاني/يناير 2002، المعدل للمادة 12 من قانون الجنسية أصبحت المرأة التونسية المتزوجة بأجنبي لها الحق في إعطاء جنسيتها لأطفالها بمجرد تقديم إعلام انفرادي.²

وعلى غرار نهج هذه الدول عدلت العديد من الدول الإسلامية قوانينها في هذا الموضوع مثل المغرب والأردن بعد سحبها للتحفظ على المادة 9 من اتفاقية سيداو.

ثانياً: حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية

لم تتحفظ الدول الإسلامية المنضمة إلى اتفاقية سيداو على المادة 7 والتي تحث على القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية العامة للبلاد، إلا دولة الكويت التي قامت بالتحفظ على هذه المادة بحجة مخالفتها للشريعة الإسلامية والقوانين الداخلية للبلاد.³

مرت الحقوق السياسية للمرأة العربية بمراحل فحصلت على حق الانتخاب ثم حق الترشيح وقد حصلت المرأة على مواقع هامة في الدولة الإسلامية حتى وإن كانت نسبة حصولها على مواقع القرار قليلة مقارنة مع الرجل في أرض الواقع، وإن كان هذا لا يعود إلى القانون بل إلى

بنية الوعي الاجتماعي العام والإيديولوجي المتجذر، ولعل في تأييد الحكومة الكويتية لحق المرأة في الترشيح ومعارضة الأغلبية البرلمانية لذلك في عام 2001 مثالا مهما وصريحا على ذلك¹.

لقد اختلفت الدول الإسلامية في تقنينها للمشاركة السياسية للمرأة وتوليها الوظائف العامة، ويمكن تصنيف الدول حسب هذا إلى ثلاث مجموعات:

- * دول ليس بها دساتير أو قوانين تنظم المشاركة السياسية للمرأة مثل السعودية.
- * دول لا تنص قوانينها بوضوح على منح المرأة حق المشاركة السياسية مثل الكويت.
- * دول لديها دساتير و قوانين تنص بشكل صريح على حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية مثل (الجزائر، وسوريا، والعراق، والأردن، واليمن، وتونس، والمغرب، وتركيا، ولبنان، وفلسطين، ومصر، وجزر القمر، وقطر...).

المطلب الثاني: الحقوق غير السياسية

الحقوق غير السياسية التي أقرتها اتفاقية سيداو تمثلت في حماية المرأة من الاتجار بها وتشغيلها في الدعارة وحقها في التعليم والعمل وحقها في الرعاية الصحية وفي هذا المطلب سندرس هذه الحقوق في الاتفاقية وتأصيلها الفقهي وأثرها في التشريع في الدول الإسلامية.

الفرع الأول: الحقوق غير السياسية للمرأة في اتفاقية سيداو

الفرع الثاني: التأصيل الفقهي للحقوق غير السياسية للمرأة

الفرع الثالث: انعكاسات اتفاقية سيداو على التشريع في الدول الإسلامية في الحقوق غير السياسية للمرأة.

الفرع الأول: الحقوق غير السياسية للمرأة في اتفاقية سيداو

أولا: حماية المرأة من الاتجار بها وتوريثها في الدعارة

نصت المادة 6 من اتفاقية سيداو على ما يلي: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة"، والاتجار بالبشر يعني استدراج شخص أو نقله أو تسليمه أو إيواؤه بغرض استغلاله، أي أن الاتجار يقع عندما يؤخذ الشخص من المكان الذي يعيش فيه إلى مكان آخر لغرض استغلاله، وفي كثير من الأحيان يتم الاتجار بالنساء ليؤدوا الأعمال مقابل أجر منخفض أو لأجل الاستغلال الجنسي.

لذا يجب على الحكومات أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة بما فيها سن القوانين الجديدة للقضاء على الاتجار بالنساء والفتيات وتوريثهن بالدعارة¹.

ثانيا: الحق في التعليم والعمل

1- الحق في التعليم:

نصت المادة 10 على ما يلي: (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس تساوي الرجل والمرأة.

(أ) نفس الظروف للتوجيه الوظيفي والمهني، وللوصول إلى الدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات في المناطق الريفية والحضرية على السواء وتكون هذه المساواة مكفولة في المرحلة السابقة للانتحاق بالمدرسة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛

(ب) توفر نفس المناهج الدراسية، ونفس الامتحانات وهيئات التدريسية تتمتع بمؤهلات من نفس المستوى ومبان ومعدات مدرسية من نفس النوعية؛

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة على جميع مستويات التعليم وفي جميع أشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولاسيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم؛

(د) نفس الفرص للاستفادة من المنح التعليمية والمنح الدراسية؛

(ه) نفس الفرص للوصول إلى برامج التعليم المتواصل، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفية، ولاسيما التي تهدف إلى تضيق، في أقرب وقت ممكن، أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة؛

(و) خفض معدلات ترك المدرسة قبل الأوان بين الطالبات وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان؛

(ز) نفس الفرص للمشاركة في أنشطة الألعاب الرياضية والتربية البدنية؛

(ح) الوصول إلى معلومات تربية محددة للمساعدة في ضمان صحة الأسرة ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والنصائح المتعلقة بتخطيط الأسرة، بهذا يجب على الحكومات أن تقضي على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء في التعليم، حيث تتمتع الفتيات والنساء بالحق في التعليم كما يتمتع بها الرجال.

2- حق العمل:

نصت المادة 11 من اتفاقية سيداو على ما يلي:

1- (تتخذ الدول الأطراف جميع ما يقتضي الحال اتخاذه من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها على أساس تساوي الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولاسيما:

(أ) الحق في العمل بوصفه حقا غير قابل للتصرف لكل البشر؛

(ب) الحق بالتمتع بنفس فرص التوظيف، بما في ذلك تطبيق معايير الاختيار نفسها في شؤون التوظيف؛

(ج) الحق في حرية المهنة والعمل، والحق في الترقى والأمن الوظيفي، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التلمذة الصناعية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر؛

(د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل المتعادل القيمة، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل؛

(ه) الحق في الضمان الاجتماعي ولاسيما في حالات التقاعد، والبطالة، والمرض، والعجز، والشيوخوخة، وأي شكل من أشكال عدم القدرة على العمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر؛

(و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.

2- توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ولضمان حقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:

(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتميز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين؛

(ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة مدفوعة الأجر أو مع التمتع بمزايا اجتماعية مماثلة دون أن تفقد المرأة الوظيفة التي تشغلها أو أقدميتها أو العلاوات الاجتماعية؛

(ج) لتشجيع توفير ما يلزم من الخدمات الاجتماعية المساندة لتمكين الوالدين بين التزاماتهما الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة ولاسيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال؛

(د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها.

3- يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة في هذه المادة استعراضا دوريا في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء)).

جاء هذا البند من الاتفاقية ليعطي حق للمرأة مساويا لحق الرجل في العمل، ويجب أن تكون النساء قادرات على ممارسة المهن التي يقمن باختيارها، ويجب أن تحظى النساء بنفس الفرص التي يحظى فيها الرجال من أجل إيجاد عمل، والحصول على أجر متساوي، والترقية والتدريب، كما يجب أن تتاح لهن ظروف العمل الآمن والصحي، ويجب أن لا يتم التمييز ضد النساء لأنهن متزوجات أو حوامل، أو أنجن حديثا أو يعتنين بأطفال، يجب أن تحصل النساء على نفس المساعدة من الحكومة في حالات التقاعد أو البطالة أو المرض أو كبير السن¹.

ثالثا: الحق في الرعاية الصحية

1- نصت المادة 12 من اتفاقية سيداو على ما يلي ((تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها على أساس تساوي الرجل والمرأة الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة؛

2- بالرغم من أحكام الفقرة 1 من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة الخدمات المناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة والفترة ما بعد الولادة، وتوفر لها الخدمات المجانية عند الاقتضاء، وكذلك التغذية الكافية أثناء الحمل والرضاعة)) ، تنادي هذه المادة إلى ضرورة توفير الخدمات الصحية للمرأة بالمساواة مع الرجل.

وبضرورة توفير خدمات تنظيم الأسرة ضمن الخدمات الصحية وجاء في تفسير هذه المادة ما يلي: تعتبر قدرة المرأة على التحكم في خصوبتها أمراً أساسياً لتمتعها بكامل حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الصحة ويجب أن يعطى كل من الرجل والمرأة الحق في تنظيم أسرتهما ويتعين بذلك على الدول الأطراف أن توفر لهما المعلومات والتوعية بأساليب تنظيم الأسرة المناسب والمعتمد طبياً¹.

الفرع الثاني: التأصيل الفقهي للحقوق غير السياسية للمرأة

أولاً: حماية المرأة من الاتجار بها وتورطها في الدعارة

حرم الإسلام العلاقة بين الرجل والمرأة خارج إطار الزوجية واعتبره جرماً مشيناً وكبيرة من الكبائر وقد ثبت تحريمها في الكتاب والسنة وذلك على النحو التالي:

1- الكتاب:

قال تعالى: ((وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا...)) (الفرقان: 68) وفي هذا توعدهم من يرتكب الفواحش والزنا بالعذاب الشديد مما يدل على حرمة وعظم هذه الجريمة.

2- السنة:

عن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: قلت: يارسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: ((أن تجعل لله نداً وهو خلقك)) قلت ثم أي؟ قال: ((أن تقتل ولدك من أجل أن يطعم معك)) قلت: ثم أي؟ قال: ((أن تزاني حليلة جارك))².

عد النبي الزنا من أعظم الذنوب بعد الشرك بالله وقتل الولد مما يدل على حرمة وعظم هذا الذنب.

من أجل تلك الحرمة العظيمة للزنا شرع الإسلام للمرأة حقوق وضوابط تحميها من الانجرار وراء تلك الفواحش وحمايتها من الوقوع ضحية لأهواء الطامعين فيها وفي جمع المال من وراء استغلالها وبعض هذه الضوابط والحقوق تتمثل في وجوب النفقة عليها وحمايتها وفرض الحجاب وعليها وطاعتها لولي أمرها وعدم السفر دون إذن من ولي أمرها ومحرم يرافقتها. وبهذا فإن اتفاقية سيداو لا تتعارض مع أحكام الشريعة في هذا البند، ج 6.

ثانياً: الحق في التعليم والعمل

1- الحق في التعليم:

حث الإسلام على ضرورة تعليم المرأة وبالأخص ما يتعلق بأمور دينها واعتبره واجباً في حقها وثبت فضل العلم للمرأة والرجل في الكتاب والسنة.

أ- في الكتاب:

قال تعالى: ((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)) (المجادلة: 11)

وقال تعالى: ((اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)) (العلق: 1-5)

وغير ذلك من الآيات البيّنات التي تحث على العلم وطلبه سواء للرجال أو النساء.

ب- في السنة:

عن تعليم المرأة على وجه الخصوص ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث عن أبي بردة عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم، والعبد المملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه. ورجل عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران))¹.

وفي هذا الجزء توافقت اتفاقية سيداو مع أحكام الشريعة الإسلامية إلا أنها اختلفت مع الشريعة الإسلامية في موضوع التعليم المختلط والذي يهدف للقضاء على الدور النمطي للرجل والمرأة في جميع مستويات التعليم وذلك لأن الشريعة الإسلامية حرمت الاختلاط ومن أدلة ذلك قوله تعالى: ((وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ۖ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۗ)) (الأحزاب: 53)

2- الحق في العمل:

أجاز الإسلام للمرأة الخروج للعمل وهذا ما جاء دليhle في الكتاب والسنة

أ- الكتاب: قال تعالى: ((للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن)) (النساء: 32)

بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أن للنساء حقا في الاكتساب كالرجال مما يدل على مشروعية عمل المرأة¹.

ب- السنة: عن سهل بن سعد رضي الله عنه: ((أن امرأة جاءت النبي صلى الله عليه وسلم ببردة منسوجة فيها حاشيتها)). أتدرون ما البردة؟

قالوا: الشملة، قال: نعم. قالت: نسجتها بيدي فجننت لأكسوكها، ((فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم منها محتاجا إليها، فخرج إلينا وإنها إزاره))².

وهذا دلالة واضحة على جواز اشتغال المرأة وممارستها للعمل.

لكن هناك ضوابط اشترطها العلماء لخروج المرأة للعمل ومنها:

- الالتزام بالحجاب الشرعي
- تجنب الخلوة والاختلاط بالرجال
- الأخذ بإذن الولي لكونه صاحب القوامة
- أن يكون العمل حلالا بعيدا عن مواطن الشبهات
- أن لا يتنافى العمل مع طبيعتها الأنثوية فيجدر بها الابتعاد عن الأعمال الشاقة.
- أن لا يخل بمهماتها الأساسية في تنظيم البيت وتربية الأولاد وتوفير الأجواء الملائمة لذلك¹

وبهذا فان ما جاءت به الاتفاقية في هذا البند يعد موافقا للشريعة الإسلامية لكن بشرط الالتزام بالضوابط التي اشترطها العلماء لخروج المرأة للعمل.

ثالثا: الحق في الرعاية الصحية

اختلف العلماء على حكم التداوي وإن ذهب الجمهور إلى إباحته مع اختلافهم في الوجوب وعدمه مستدلين بقوله تعالى في العسل: ((فيه شفاء للناس)) (النحل: 69) وهذا دليل على مشروعية التداوي²

أما بالنسبة للتخطيط الأسري أو تحديد النسل فذهب جمهور الفقهاء القدامى إلى القول بحكم حرمة تحديد النسل واستدلوا بأدلة كثيرة منها قوله تعالى: ((المال والبنون زينة الحياة الدنيا))

وذهب مجموعة من العلماء المعاصرين إلى القول بإجازة التحديد وذلك لرفع الحرج على الزوجين بسبب كثرة الأولاد، وإمكانية تنشئة الأطفال تنشئة سليمة³.

والراجح هو القول الأول لكثرة أدلته من القرآن والسنة وبهذا فإن و إن كان البند الذي يطالب بتوفير الرعاية الصحية للمرأة مساواة مع الرجل لا يخالف أحكام الشريعة إلا أن موضوع التخطيط الأسري والذي ركزت عليه الاتفاقية في هذا البند جاء مخالفا لما ذهب إليه جمهور الفقهاء.

الفرع الثالث: انعكاسات اتفاقية سيداو على التشريع في الدول الإسلامية في الحقوق غير السياسية

أولا: حماية المرأة من الاتجار وتورطها في الدعارة:

لقد كان لاتفاقية سيداو الأثر الكبير على التشريع والواقع في الدول الإسلامية في موضوع حماية المرأة من الاتجار بها وتوريطها في الدعارة وهذا ما استخلصناه من التقارير الدورية والملاحظات الختامية للجنة (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) على التشريع في الدول الإسلامية ومن بين هذه التقارير:

الملاحظات الختامية على دولة الجزائر في سنة 2012 والتي ورد فيها تحت عنوان الجوانب الايجابية ((د) التعديلات على قانون العقوبات، ولاسيما المادة 341 مكررا التي تعتبر التحرش الجنسي جريمة و(ه) اعتماد القانون رقم 01-09 المؤرخ في شباط/فبراير 2009، الذي قضى بتعديل وتكميل قانون العقوبات وذلك بإدراج مواد تجرم الاتجار بالبشر)).

أما بالنسبة لدولة تونس فقد قامت بعدة تدابير تشريعية وعملية بغية تعزيز تنفيذ اتفاقية سيداو وأيضا متابعة الوثائق الصادرة عن التظاهرات ذات الصلة بتعزيز حماية المرأة من الاتجار بها.

ومن بين الخطوات التي قامت بها تونس:

تدعيم مكافحة العنف ضد المرأة وذلك بتحريم جميع أشكال التحرش الجنسي المادي أو النفساني ضد المرأة

• انضمت تونس إلى الصكوك الدولية المتصلة بالاتجار بالبشر ومنها:

-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن 2002م

-البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمم المتحدة الرامي إلى منع وقمع جريمة الاتجار بالبشر ولاسيما الأطفال والنساء 2003

-البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 12008

ثانيا: الحق في التعليم والعمل

1- الحق في التعليم:

كان لاتفاقية سيداو بالغ الأثر على التشريع في الدول الإسلامية كون هذه الأخيرة لم يكن لها أي تحفظ على هذا البند وتظهر هذه الانعكاسات في تقارير الأمم المتحدة بشأن الوضع في هذه الدول ومن بينها:

تقرير الأمم المتحدة على الوضع في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي جاء فيه: ((إيماننا من الدول بأهمية التعليم للجميع أقر مجلس الوزراء عام 2012 مشروع إلزامية التعليم بكافة مراحله لجميع الأطفال بالدولة حتى سن الثامنة عشر للمواطنين والمقيمين على حد سواء.)) وجاء فيه أيضا: ((تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا بالتعليم وتنمية مواهبها البشرية دون تمييز على أساس الجنس...))²

وأیضا في محضر الأمم المتحدة في جلسته المنعقدة بجنيف 2008 الذي جاء فيه على لسان السيدة عمراني ((المغرب: 10..)) أعلنت عن إحراز تقدم في مجال التعليم... 11 وفيما يتعلق باليات مكافحة القوالب النمطية، هناك لجنة دائمة لضمان احترام مبادئ المساواة وتعزيز صورة إيجابية للمرأة، وبالإضافة إلى هذا، هناك تدابير لتوفير الدعم التعليمي للنساء المغبونات ...))³.

2- الحق في العمل:

بعد انضمام الدول الإسلامية إلى اتفاقية سيداو وبما أنها لم يكن لها تحفظ على بند المساواة بين الرجل والمرأة في مجال العمل، قامت معظم هذه الدول بتعديل أنظمتها وقوانينها وتشريعاتها بما يتناسب مع الاتفاقية ومن بين هذه الدول البحرين والتي جاء في تقريرها المقدم للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ما يلي: ((... كان لانضمام مملكة البحرين إلى الاتفاقيات الدولية وإلى المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة أثرا إيجابيا تجلى في تبني البحرين لمجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة في مجال العمل تركز في جهودها على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الاقتصادية وتكافؤ الفرص ...))¹.

وأیضا تونس الذي جاء في تقريرها المقدم للأمم المتحدة في 2009 ما يلي: ((... يكفل التشريع المنظم للعمل، صراحة وفي القطاع العام والخاص على السواء، تكافؤ الفرص في مجال العمالة دون تمييز بين الجنسين ويحمي المرأة العاملة بصفقتها كامرأة وكأم، وذلك وفقا لمعايير العمل الدولية...))²

الأردن الذي جاء في تقريرها المقدم للأمم المتحدة ما يلي:

على أن التشريعات الأردنية المتعلقة بعمل المرأة تتواءم مع معايير العمل الدولية كما يظهر في المادة 27 من قانون العمل الأردني الذي يمنع صاحب العمل من وضع حد لخدمات المرأة الموظفة في حالة الحمل.

3- المادة 70 من نفس القانون التي تعطي للمرأة الحق في الحصول على إجازة عمل بأجر كامل قبل الوضع وبعده، بالإضافة إلى المادة 72 التي تفرض على صاحب العمل تهيئة مكان مناسب يكون في عهدة مربية لرعاية الأطفال إذا كان يستخدم أكثر من عشرين عاملة متزوجة¹.

ثالثا: حق الرعاية الصحية:

لم يكن للدول الإسلامية أي تحفظ على المادة 12 من اتفاقية سيداو وبذلك سعت لتطبيق محتوى هذا البند ومن الأمثلة على ذلك:

لبنان والذي جاء في تقريرها المقدم للأمم المتحدة أن القانون اللبناني لا يميز بين الرجل والمرأة في القطاع الصحي والرعاية الصحية، كما أنه يتيح للمرأة استعمال وسائل تخطيط الأسرة وتنظيمها من دون الحصول على تفويض من الزوج وذلك بعد إلغاء المادة 32 من المرسوم الشرعي رقم 112 بتاريخ 10/11/1983، كما يلزم القانون اللبناني كل من يتقدم للزواج إجراء فحوص طبية ومخبرية وقائية تعزز صحة الزوجين الإنجابية².

كما جاء في تقرير المملكة العربية السعودية للأمم المتحدة بشأن تطبيق المادة 12 من الاتفاقية ما يلي: ((... والجدير بالذكر أن الأنظمة المتعلقة بالصحة موجهة إلى المواطنين وغيرهم وتضمن للجميع الحصول على الخدمات الصحية دون اعتبار للجنس بالإضافة إلى تمتع المرأة بخدمات صحية تتعلق بنواحي الحمل والولادة ورعاية الطفولة))³.

المبحث الثاني: الحقوق الخاصة للمرأة في اتفاقية سيداو وتأصيلها الفقهي وانعكاسها على التشريع في الدول الإسلامية

توطئة: الحقوق الخاصة هي السلطات التي تقرها قواعد القانون الخاص وقد أقرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة العديد من الحقوق للمرأة على أساس مبدأ المساواة مع الرجل والتي يمكن تقسيمها إلى حقوق أسرية وحقوق مالية. وعلى هذا الأساس سنقسم المبحث إلى:

المطلب الأول: الحقوق الأسرية للمرأة

المطلب الثاني: الحقوق المالية للمرأة

المطلب الأول: الحقوق الأسرية للمرأة

ويقصد بالحقوق الأسرية تلك التي تثبت للشخص باعتباره عضواً في أسرة معينة سواء كان ذلك بسبب الزواج أم النسب. وفي هذا المطلب سنحاول تبيان الحقوق الأسرية للمرأة التي أقرتها اتفاقية سيداو والتأصيل الفقهي لها وانعكاسها على التشريع في الدول الإسلامية في هذه الحقوق.

الفرع الأول: الحقوق الأسرية للمرأة في اتفاقية سيداو

حددت اتفاقية سيداو واجبات الدول الأطراف، فيما يخص القضاء على التمييز ضد المرأة في المحيط الأسري بحيث أقرت حقوق للمرأة بالمساواة مع حقوق الرجل في بناء عقد الزواج وآثاره، وهذا ما بينته المادة 16 والمادة 13 فقرة (أ) من هذه الاتفاقية، حيث جاء في المادة 16 ما يلي ((تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وبوجه خاص تضمن على أساس تساوي الرجل والمرأة:

- أ- نفس الحق في عقد الزواج
- ب- نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل
- ج- نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه
- د- نفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالها، وفي جميع الأحوال، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.
- هـ- نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالها والفترة بين إنجاب طفل وآخر، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق
- و- نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك في الأنظمة المؤسسية الاجتماعية، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.
- ز- نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة والوظيفة.
- ح- نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات، والإشراف عليها، وإدارتها، والتمتع بها، والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو بمقابل عوض ذي القيمة.

لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما فيها التشريع، تحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً).

ونصت المادة 16 الفقرة (أ) على: ((تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس التساوي بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولاسيما: الحق في الاستحقاقات الأسرية.

شملت المادة 13 من اتفاقية سيداو الحقوق العائلية بشيء من التفصيل، حيث تناولت عدة نقاط مرتبطة بإنشاء الرابطة الزوجية وآثارها وفسخها على النحو التالي:

أولاً: للمرأة الحق في اختيار الزوج تماماً كما يحق للرجل اختيار الزوجة، كما يحق لها عقد زواجها برضاها التام الحر وبذلك لا يستطيع أي شخص ولو كان الولي فرض الزواج والزوج عليها، كما أن للمرأة نفس الحق في عقد الزواج في إبرامه وفي آثاره.

ثانياً: وجوب تحديد سن أدنى للزواج على قدم المساواة بين الرجل والمرأة، وعدم ترتيب أي أثر قانوني على زواج الصغير، إضافة إلى ذلك اتخاذ جميع التدابير التشريعية من أجل تسجيل الزواج في سجل رسمي وذلك لحماية المرأة.

ثالثاً: نفس الحقوق وواجبات للمرأة والرجل داخل الأسرة أي أن للمرأة نفس مركز الرجل في تسيير الأسرة في علاقتها مع بعضها.

رابعاً: للمرأة الحق في أن تقرر وبحرية ودون تدخل أي طرف في اختيار عدد أطفالها وكذلك اختيار الفترة بين الحمل والآخر.

خامساً: جاء أيضاً هذا البند من الاتفاقية ليعطي للمرأة ذمة مالية مستقلة عن الزوج وذلك في التمتع بممتلكاتها وإدارتها والتصرف فيها.

سادساً: نفس الحقوق والواجبات للزوجين في حل الرابطة الزوجية وأثارها.

سابعاً: لها الحق في الاستحقاقات الأسرية مثل الرجل.

الفرع الثاني: التأصيل الفقهي للحقوق الأسرية للمرأة

سندرس في هذا الفرع موقف أحكام الشريعة الإسلامية من الحقوق الأسرية للمرأة الواردة في اتفاقية سيداو.

أول: رضی المرأة في عقد الزواج

إن الرضا في عقد الزواج أمر كفله الإسلام فعقد الزواج في الإسلام عقد رضائي لا يصح إلا بطرفي العقد سواء المرأة أو الرجل، فللمرأة الحق في الأخذ برأيها في الزواج ويعرف رضاها قبل العقد، ومن ثم منع الشارع إكراه المرأة، بكرة كانت أو ثيباً على الزواج، وجعل العقد عليها قبل استئذنها غير صحيح، ولها حق المطالبة بفسخه¹.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تتكح الأيم حتى تستأمر ولا تتكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف إذنها قال أن تسكت))².

أما الصغيرة فإنه يجوز للأب والجد تزويجها دون إذنها، وقد زوج أبو بكر رضي الله عنه إبنته عائشة أم المؤمنين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين وأدخلت عليه وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً¹. والرضا وحرية الاختيار مقيدة سواء بالنسبة للرجل أو المرأة، فبالنسبة للرجل فقد اتفق الفقهاء أن المسلم لا يجوز له أن يتزوج من لا تدين بدين سماوي وفي المقابل قال جمهور الفقهاء أنه لا يحل للمرأة المسلمة أن تتزوج غير المسلم سواء كان مشركاً أو كتابياً².

كما أن الشريعة الإسلامية اشترطت ولي المرأة في عقد الزواج حتى وإن كان هناك اختلاف، فقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف: للمرأة البالغة والعاقل أن تتولى عقد زواجها وزواج غيرها، لكن إذا تولت عقد زواجها، وكان لها ولي، اشترط لصحة زواجها أن يكون الزوج كفواً، وألا يقل المهر عن مهر المثل³، بينما ذهب مالك إلى أنه لا يتم النكاح إلى بولي، وأنه شرط في الصحة وبه قال الشافعي وأحمد⁴. وبهذا فإن اتفاقية سيداو قد خالفت ما جاءت به الشريعة الإسلامية، في هذا البند.

ثانياً: الأهلية والتسجيل في عقد الزواج

1- الأهلية في عقد الزواج:

لم يحدد الفقه بصفة قطعية السن الذي تتم به أهلية الفتى للزواج، ويرى ابن شبرمة وأبو بكر الأصبم وعثمان البني رحمهما الله، أنه لا يتزوج الصغير والصغيرة حتى يبلغا، لقوله تعالى: ((وَابْتُلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ...)) (النساء: 6)

فلو جاز التزويج قبل البلوغ لم يكن له فائدة، وأنه لا حاجة بهما إلى النكاح، ورأي ابن حزم بجواز تزواج الصغيرة عملاً بالأثر المروية في ذلك أما تزويج الصغير فباطل حتى يبلغ، وإذا وقع فهو مفسوخ.

ولم يشترط جمهور الفقهاء لانعقاد الزواج البلوغ والعقل وقالوا بصحة زواج الصغير والمجنون¹.

وبهذا فإنه هناك تعارض بين ما جاء به الشريعة الإسلامية وبين اتفاقية سيداو في تحديد لسن الزواج وهذا يستلزم عدم توافق الشريعة الإسلامية مع هذه الاتفاقية التي تساوي بين أهلية الرجل والمرأة في المادة 15 منها.

2- تسجيل عقد الزواج:

الشريعة الإسلامية لا تعرف معنى كلمة الزواج العرفي والزواج الرسمي، وإنما تعرف الزواج الشرعي الذي استوفى شروطه وأركانه وموجباته، فإن كانت هذه الشروط والأركان موجودة ومتحققة فإن الزواج صحيحاً حلالاً شرعاً. ورغم أن الزواج العرفي زواج رسمي، فإن تغير الأنفس وضعف الوازع الديني، يجعل البعض ينكرون الزواج ويدعون ادعاء باطل معتمدين على شهود زور ليتقلب الحق باطل وباطل حقاً، لذا كان لا بد من وضع ضوابط للزواج وقيوداً قانونية حفظاً للحقوق، وصيانة للأناساب ودرعاً للشبهات، وذلك بوجود الإشهاد على الزواج وتوثيقه، وفي ذلك قال الطاهر بن عاشور: ((ويجب النظر في أن التوثيق بتسجيل الإشهاد لعقد الزواج تسجيلاً يقطع تأتي إنكاره أو الشك فيه هل يقوم مقام الشهرة في معظم حكمتها فذلك مجال للاجتهاد))¹، إذا كان الطاهر بن عاشور الذي عاش في أوائل القرن العشرين وازن بين التوثيق والشهرة في حفظ المقاصد، فإن إلزام توثيق العقود هو الذي يناسب العصر الحالي.

ثالثاً: تعدد الزوجات

جاء الإسلام والناس يعددون الزوجات من غير قيد ولا حد، من قبل إظهار الرجولة والتفاخر معتبرين ذلك نكاحاً كنعكاح الرهط ونكاح الاستيضاع وغيرها من الأنكحة²، والتعدد من غير ضابط يتحم عنه دون شك وظلم وجور وخلل في وضع الأسرة والمجتمع، ولذلك أقر الله تعالى في القرآن في أصل التعدد: ((وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا)) (سورة النساء : 3) لوجود الأسباب التي تدعو إليه ويقيده بثلاثة قيود هي الأربعة هي الحد الأعلى للتعدد والقدرة المعيشية والعدل، وبهذا فإن الاتفاقية مخالفة للشريعة الإسلامية في هذه المسألة.

رابعاً: الحقوق والواجبات الزوجية

يرتب الشرع الإسلامي بمقتضى عقد الزواج حقوقاً للزوجين مشتركة، وحقوقاً للزوج على الزوجة، وحقوقاً للزوجة على الزوج وسنفضل في كل نوع من الحقوق.

1- الحقوق المشتركة للزوجين:

أ- حق المعاشرة بالمعروف:

قال الله تعالى: ((... وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ...)) (النساء: 19) وهو الحسنة التي لا ينكرها لا الشرع ولا العرف، وإلا يعبس وجهها لغير ذنب وأن يكون منطلقاً في القول لا فظاً ولا غليظاً ولا مظهراً ميلاً إلى غيرها¹.

ب- حق الاستماع بين الزوجين:

هو حق من الحقوق المشتركة بين الزوجين، فهو حق للرجل على زوجته إن لم تليه له بدون عذر شرعي كانت آثمة، كما أنه حق للزوجة على زوجها، وهو ما يقتضيه الطبع الإنساني مما هو محرم إلا بالزواج لقوله تعالى: ((إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ)) (المعارج: 30)

ج- صلة الرحم وحرمة المصاهرة:

صلة الرحم من الحقوق المشتركة بين الزوجين وهي احترام كل منهما لأهل الطرق الآخر، قال تعالى: ((وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ۚ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِالْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ)) (البقرة : 83) .

حرمة المصاهرة وتثبت بالعقد الصحيح أو الدخول وهي علاقة بين أحد الزوجين مع أقرباء الزوج الآخر موجبة حرمة النكاح إما عينا أو جمعاً.

2- حقوق الزوجة على زوجها:

أ- العدل بين الزوجات:

إذا كان الرجل متزوجاً بأكثر من واحدة فيجب عليه أن يعدل بين زوجاته في حقهن بأن يسوي بينهما في النفقة والكسوة والمسكن والمبيت، وكل الأمور المادية لقوله تعالى: ((...فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا)) (سورة النساء : 3)

ب- زيارة والديها:

من حق الزوجة على زوجها أن يمكنها من زيارة والديها ولا يحق له منعها من ذلك.

ج - عدم الإضرار بها:

من حق الزوجة أن لا يضرها بقول أو فعل، قال تعالى: ((...وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا...)) (البقرة : 233). وقوله تعالى: ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا)) (الطلاق: 07)، والرزق في هذا الحكم: الطعام والكسوة واللباس والمتعارف في العرف من غير تفريط ولا إفراط¹.

3- حقوق الزوج على زوجته

أ- حق الطاعة:

طاعة الزوجة لزوجها واجبة بالقرآن والسنة والإجماع وأن هذا الواجب لم يجعله الله مطلقا بل نظمه بضوابط وقيود، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فضلا على أن طاعة المرأة لزوجها لا تلقي شخصيتها.

من القرآن: قال الله تعالى: ((وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ...)) (البقرة : 288)

من السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته إلا بإذنه وما أنفقت من نفقة عن غير أمره، فإنه يؤدي إلى شطره⁴))

ب- حق القوامة:

القوامة هي قيام الزوج على زوجته بالحماية والرعاية والحفظ، والقوامة في معناها الحقيقي ومدلولها في الشريعة الإسلامية، يتضح من خلال تفسير معنى الآيات حق القوامة للزوج ومنها قوله تعالى: ((الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ)) (النساء : 34)، فالقوامة حسب تفسير ابن كثير الدمشقي هي أن الرجل قيم على المرأة، أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا اعوجت².

خامسا: الذمة المالية المستقلة للمرأة

أقرت الشريعة الإسلامية للمرأة مبدأ حرية التصرف في أموالها ما دامت تتمتع بأهلية الأداء، وبما أن الزواج لا يؤثر على أهلية المرأة في الشريعة الإسلامية، فيحق للزوجة الراشد التصرف في مالها كله سواء يعوض أو يغير عوض ولا تحتاج في ذلك إلى إذن زوجها¹.

وحق المرأة في التصرف في مالها معترف به من ظهور الإسلام وهذا ليس حق للمرأة ذاتها وإنما هي مساواة لها مع الرجل سواء بسواء وذلك لقوله تعالى: ((... لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ...)) (النساء : 32)

سادسا: حق التوارث

إن الزواج الصحيح يوجب التوارث بين الزوجين ما دامت العلاقة الزوجية قائمة بينهما، ويعد الميراث من الآثار المالية التبعية والثابتة لكلا الزوجين بعد انتهاء العلاقة الزوجية بوفاة أحد طرفيها.

ومن أبرز الشبهات التي أثارها الجدل حول نظام الميراث، شبهة التمايز بين الرجل والمرأة في الميراث والتي يزعم مثيها أنها دليل على انتقاص الإسلام من مكانة المرأة وكرامتها وانتقاء المساواة بينها وبين الرجل، مستدلين في ذلك بقوله تعالى: ((يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ)) (النساء : 11)

إن القول بعدم المساواة اعتماد على ما جاء أحيانا لا دائما في أن لذكر مثل حظ الأنثيين وأن الزوجة تأخذ نصف ما يأخذ الزوج فهو ليس مطلقا في جميع الحالات وإنما يكون في بعضها فقط وأن هذا التمييز ليس قاعدة مطردة في كل الحالات، وإنما هو في حالات خاصة، بل ومحدودة وذلك لأسباب أهمها أن الرجل يتحمل مسؤوليات جسيمة على عاتقه وهي واجبات اتجاه أسرته وأولاده، فهو المكلف بالإنفاق عليهم وهو ما يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة¹، بينما الإسلام لم يوجب على المرأة أن تنفق على الرجل ولا على البيت سواء كانت زوجة أو بنت أو أخت أو أم.

سابعا: حمل الأبناء اسم الأم

لقد عنى شرعنا الحنيف بالنسب أيما اعتناء، لأهميته العظيمة وخطورته الكبيرة التي تؤثر على المجتمع، إذ عنده رابطة دائمة تربط بين أفراد الأسرة الواحدة على أساس الصلة بالدم،

وفي شرعنا العظيم ينسب الولد إلى أبيه دون أمه، والنصوص صريحة في هذا الكتاب قال تعالى: ((أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ)) (الأحزاب: 5) وقوله تعالى: ((وَمَرْيَمُ أَبْنَتُ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا)) (التحریم: 12) نسب الله تعالى في هذه الآية مريم إلى أبيها ولم ينسبها إلى أمها.

السنة: ما جاء عن عمر ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صل الله عليه وسلم قال: ((إِنَّ الْغَايِرَ يُرْفَعُ لَهُ لُؤَاءُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ . يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ))

إن نسب الأبناء إلى آبائهم فيها حفظ للأنساب وصون للأعراض وتحصين للمجتمع المسلم من ذرائع الفجور والانفلات الأخلاقي التي قد يدفعها نسبة الأبناء إلى الأم.

ومما سبق دراسته في التأصيل الفقهي للحقوق الأسرية للمرأة، نجد أن اتفاقية سيداو جاءت مخالفة للشريعة الإسلامية في الكثير من هذه الحقوق مثل إلغاء الولي وإلغاء حق الطاعة للرجل وحق القوامة والميراث وكذا نسب الأبناء إلى أمهم وتعتبر المادة 16 من اتفاقية سيداو أخطر مادة في الاتفاقية تمس الأمة الإسلامية لأنها تهدف إلى زعزعة كيان الأسرة الذي هو اللبنة الأساسية لبناء المجتمع.

الفرع الثالث: انعكاس اتفاقية سيداو وعلى التشريع في الدول الإسلامية في الحقوق الأسرية للمرأة

تعتبر المادة 16 من اتفاقية سيداو من أكثر المواد المتحفظ عليها من قبل الدول الإسلامية المصادقة على الاتفاقية وذلك لخطورة هذا البند على الأسرة الإسلامية بصفة خاصة وعلى المجتمع الإسلامي بصفة عامة، ومن بين الدول الإسلامية المتحفظه على هذه المادة أو جزء منها (مصر، والجزائر، والعراق، ولبنان، والكويت، والأردن، وليبيا، والبحرين، وقطر، وسوريا، والمغرب، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، وبنجلاديش، والمالديف، ونيجيريا، وعمان).

رغم تحفظ الكثير من الدول الإسلامية على هذه المادة أو فقرات منها إلا أننا نلاحظ انعكاس هذه المادة على التشريع في هذه الدول ومن الأمثلة على هذا:

أولاً: الحد الأدنى لسن الزواج

- 1- بنجلاديش: سن الزواج حسب نصوص القانون يمنع زواج الأطفال (1929 تم تعديله 1984) ويحدد السن بـ18 سنة للإناث و 21 سنة للذكور وغير مسموح أي استثناءات.
- 2- تركيا: في ظل تعديل القانون المدني في 2001 تم رفع الحد الأدنى لسن الزواج للإناث من 15 إلى 18 سنة، ويمكن لمحكمة أن تأذن بخفض السن إلى 16 سنة في ظروف استثنائية
- 3- المغرب: بعد مراجعة المدونة في 2004 أصبح الحد الأدنى لسن الزواج للذكور والإناث 18 سنة وللقاضي الإذن بالاستثناء من هذا الحد الأدنى بالاستعانة بالخبرة الطبية أو بعد إجراء دراسة اجتماعية.

ثانياً: الموافقة على الزواج

- 1- باكستان: يقضي قانون السوابق القضائية بأن الزواج دون موافقة الزوجان يعتبر لاغياً
- 2- تونس: لا ينعقد الزواج دون موافقة الزوجين والعقد الذي دون تلك الموافقة يعتبر لاغياً بموجب الفصل 21 من مجلة الأحوال الشخصية
- 3- الجزائر: يحظر على إجبار المرأة على الزواج

ثالثاً: أهلية المرأة لإبرام عقد الزواج:

- 1- تونس: للزوج والزوجة الحق في عقد زواجهما بنفسهما أو توكيل غيرهما في ذلك، موافقة الولي ليست مطلوبة طالما بلغ الرجل والمرأة السن القانونية
- 2- جمهورية قرغيزستان، وتركيا، وأوزباكستان: لا تشترط وجود الولي
- 3- المغرب: اكتسبت المرأة بعد مراجعة مدونة الأسرة الأهلية لعقد الزواج بنفسها بمجرد بلوغها السن القانونية، ولها أن تزوج نفسها بنفسها أو ينوب عنها أبيها أو أحد أقاربها في عقد الزواج.

رابعاً: المساواة بين الزوجين

- 1- تركيا: تنص في دستورها على المساواة بين الزوجين
- 2- جمهورية قرغيزستان: تنص في المادة 22 من قانونها للأسرة على أن للنساء والرجال نفس الحقوق والواجبات في الزواج، وأن على كل منهما رعاية الآخر وتطوير إمكاناتهما.

3- المغرب: تحدد في مدونة الأسرة في المادة 51 منها الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين وألغت التصنيف الثلاثي للحقوق والواجبات وجعلت إدارة شؤون الأسرة وحمائتها وتعليم الأبناء، والتشاور عند اتخاذ القرارات من مهام كل من المرأة والرجل مناصفة بينهما.

خامساً: تعدد الزوجات

- 1- البحرين: في مايو/ أيار 2009 بدأ تطبيق قانون الأسرة للسنة فقط، يسمح للمرأة بمنع زوجها من اتخاذ زوجة ثانية
- 2- تونس: تم منع تعدد الزوجات بموجب قانون 1956، ويعتبر تعدد الزوجات جريمة يعاقب عليها القانون
- 3- جمهورية قرغيزستان، وتركيا، وأوزبكستان: تعدد الزوجات محظور¹

المطلب الثاني: الحقوق المالية للمرأة:

الحقوق المالية للمرأة هي الحقوق التي موضوع الحق فيها يقوم بالمال وتنتج عن المعاملات المالية بين الأفراد وفي هذا المطلب سندرس الحقوق المالية خارج النطاق الأسري التي أقرتها اتفاقية التي أقرتها اتفاقية سيداو وتاصيلها الفقهي وانعكاسها على التشريع في الدول الإسلامية في هذا النوع من الحقوق.

- الفرع الأول: الحقوق المالية للمرأة في اتفاقية سيداو
- الفرع الثاني: التأصيل الفقهي للحقوق المالية للمرأة
- الفرع الثالث: انعكاس اتفاقية سيداو على التشريع في الدول الإسلامية في الحقوق المالية للمرأة

الفرع الأول: الحقوق المالية للمرأة في اتفاقية سيداو

حددت اتفاقية سيداو واجبات الدول الأطراف فيها يخص القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في الحقوق المالية بحيث أقرت أن للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في المجال المالي وذمة مالية مستقلة عن ذمة الرجل أين كان وهذا ما بينته المادة 13 الفقرة (ب) والمادة 15 الفقرة 2

حيث جاء في المادة 13 الفقرة (ب) ما يلي: (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها على أساس تساوي الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولاسيما: ... (ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي...).

ونصت المادة 15 الفقرة (2) على ما يلي (... (2) تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، ونفس فرص ممارسة تلك الأهلية، وتكفل للمرأة بوجه خاص حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات...).

وبهذا فإن المادة 13 فقرة (ب) والمادة 15 فقرة (2) من اتفاقية سيداو طلبت من الدول الأطراف توفير المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة الاقتصادية والحقوق المالية وبأن تكفل لها الحق في الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية على قدم المساواة كما يحق لها إبرام العقود بنفسها وإدارة ممتلكاتها.

ومن أهم النتائج المترتبة على تمتع المرأة بحقوقها المالية على وجه المساواة مع الرجل، تحررها من التبعية من ناحية، وتغيير النظرة النمطية والدونية لها من ناحية أخرى، بالإضافة لذلك فإن الترويج لهذا النوع من الحقوق للنساء يؤثر تأثيراً مباشراً على قدرتهن على التحرر من العنف¹.

الفرع الثاني: التأصيل الفقهي للحقوق المالية للمرأة

الحديث عن التصرفات المالية للمرأة من الحصول على قروض والرهون العقارية وإدارة الممتلكات يستدعي بالضرورة الحديث عن أهلية المرأة وذمتها المالية.

والأصل في الإنسان العاقل البالغ الراشد استقلال أهليته وكمالها سواء أكان ذكراً أو أنثى، فالأصل المساواة بين الرجل والمرأة في أحكام الأهلية لتشمول الخطاب التشريعي لكليهما، وكذلك فإن مناط أهلية الوجوب الصفة الإنسانية ومناط أهلية الأداء (العقل) متوفر في المرأة كما هي متوفر في الرجل.

وتثبت أهلية الوجوب للشخص على درجتين أهلية وجوب ناقصة وأهلية وجوب كاملة والأنثى كالذكر تماماً، فهي صالحة لأن تمتلك الأموال كالهبة وهي في بطن أمها وتستقر الأموال بعد ولادتها حية في ذمتها حيث تكون لها ذمة مستقلة خاصة بها، وكذلك الحال بالنسبة لأهلية الأداء التي يبني عليها التعاقد والتصرف حيث تثبت للإنسان على درجتين أهلية أداء كاملة والمرأة كالرجل تماماً، إذ أنها تكون قبل التمييز معدومة أهلية الأداء، وبعد بلوغ سن السابعة حد التمييز فلها من الأحكام ما للصبى المميز².

أما إذا كملت أهليتها وذلك بتحقق الرشد بعد بلوغ فتسلم إليها أموالها، ويمكن لها ممارسة جميع أنواع التصرفات المالية من عقود المعاوضة بأشكالها كافة وعقود التبرعات، قال تعالى: ((وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ)) (النساء: 6)، فعلى الوصي أو الولي اختيار رشد من قارب البلوغ، وإذا آنس الرشد من المولي عليه (ذكر أو أنثى) سلمه أمواله بعد بلوغه يتصرف فيها، وهذا يفهم من نص الآية السابقة.

فالرجل والمرأة على سواء في حد الرشد وتسليم الأموال، والأبوة لا تؤثر في شروط تحقق الرشد جاء في كتاب الأم: (إنهم إذا جمعوا البلوغ والرشد لم يكن لأحد أن يلي عليهم أموالهم، وكانوا أولى بولاية أموالهم من غيرهم، وجاز لهم في أموالهم ما يجوز لمن خرج من الولاية ممن ولي فخرج منها أو لم يول، وإن الذكر والأنثى فيهما على سواء)¹.

والآية السابقة في اليتامى لم تفرق بين الذكر والأنثى فاسم اليتامى يجمعهم، فالأنثى يتيم فإذا بلغت وآنس الولي منها رشدا دفع إليها مالها كذكر والله لم يفرق بين الرجل والمرأة في التصرف في أموالهم.

ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: ((وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) (البقرة: 237) وهذا دليل آخر حيث أن المرأة لها سلطة أن تعفو، فقد ندب الله عز وجل إلى العفو وذكر أنه أقرب للتقوى، وسوى بين الرجل والمرأة بجواز عفو كل منهما عما وجب له، وهذا دليل على كمال أهلية المرأة على مالها وتصرفها فيه.

فلا حاجة لإضافة شروط أخرى لتحقيق مناط الأهلية بنوعها في الأنثى، فأهلية الوجوب التي يثبت بها التملك وأهلية الأداء التي يثبت بها التعاقد والتصرف بشتى أنواع العقود والتصرفات المالية تشترك المرأة فيها مع الرجل على حد سواء فلا حاجة لإضافة شروط خاصة في حق المرأة¹.

ومما سبق، يتبين لنا أن أهلية المرأة للتملك والتصرف مستقلة وغير مقيدة بقيد أو شرط فالأصل العام في الشريعة الإسلامية المساواة بين الرجل والمرأة في أهلية التملك والتصرف والتعاقدات المالية المنبثقة عن أهلية الوجوب والأداء.

فالمرأة البالغ العاقل الرشيدة كالرجل لها الشخصية القانونية الكاملة في التملك والتصرف فيما تملكه بيعا وإيجارا وتوكيلا ورهنا وهبة وشراء، ولها أهلية مباشرة هذه العقود المالية بنفسها أو بغيرها.

ولا يثبت على المرأة البالغة العاقلة الرشيدة أي ولاية على مالها للرجل من أقاربها يشكل سلطة ملزمة عليها، إلا في حدود المشورة المندوبة لمن حولها مثل أبيها وزوجها أو ابنتها².

ومما سبق دراسته في التأصيل الفقهي للحقوق المالية فإن هذا البند من اتفاقية سيداو لا يتعارض مع ما جاء به الفقه الإسلامي.

الفرع الثالث: انعكاس اتفاقية سيداو على التشريع في الدول الإسلامية في الحقوق المالية للمرأة

بما أن الدول الإسلامية الأطراف في اتفاقية سيداو لم تحفظ على البنود الخاصة بالذمة المالية المستقلة للمرأة وحريتها في إدارة ممتلكاتها والتصرف فيها وإبرام العقود والحصول على الفروض، فإن التشريعات في هذه الدول أقرت بهذا الحق للمرأة وأمثلة على ذلك. السعودية التي جاء في تقريرها المقدم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الأمم المتحدة ما يلي: (كفل النظام الأساسي للحكم في المادة الثامنة العدل والمساواة بين جميع المواطنين ذكورا وإناثا، وبناء على ذلك فإن جميع أنظمة المملكة لا تميز بين النساء والرجال في الحقوق ... والجدير بالذكر أن المرأة السعودية تتمتع بأهليتها النظامية متى بلغت سن الرشد، ولها ذمتها المالية المنفصلة والمستقلة، كما تتمتع بالشخصية النظامية في ممارسة كافة الحقوق، مثل حق الملكية والتصرف في الأموال والقيام بالمعاملات المدنية والتجارية وإبرام العقود والاقتراض وغير ذلك من المعاملات التجارية والمالية ...)

أما بخصوص حق المرأة في الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي فإن الأنظمة المعمول بها في البنوك والرهون العقارية والأشكال المختلفة للائتمان المالي تعطي المرأة مثلها مثل الرجل الحق في ذلك¹.

وأیضا البحرين والذي جاء في تقريرها المقدم للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في الأمم المتحدة ما يلي: (تستطيع المرأة البحرينية الحصول على قرض من أحد البنوك التجارية في البلاد حالها حال الرجل ووفق نفس الشروط، ولا يشترط لحصولها على قرض موافقة الزوج أو الولي وإنما يتوقف على قدرتها على سداد القرض أو على ملكيتها للرهون العقارية²).

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد جاء في تقريرها المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ما يلي: (... ومن ناحية تمكين المرأة اقتصاديا تعمل الحكومة على دعم مشاركة المرأة اقتصاديا وخاصة في مجال ريادة الأعمال من خلال تأهيلها وتدريبها ومنحها القروض)³.

الخاتمة:

أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها بعد إتمام هذا البحث بفضل الله ومنته هي على النحو التالي:

أولا: النتائج

أ- نقاط التوافق :

- كفالة تطور المرأة وضمان حقها في ممارسة العمل السياسي
 - مكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستعمالها في الدعارة
 - حماية حق امرأة في التعليم ومحاربة الأمية
 - حق المرأة في العمل وإعطائها إجازة الأمومة
 - حق المرأة في الرعاية الصحية وخاصة فترة الحمل ومحاربة الأمراض التي تهدد صحتها وصحة جنينها
 - وجوب ضمان رضا المرأة البالغ في الزواج
 - إعطاء المرأة ذمة مالية مستقلة سواء متزوجة أو لا وكفالة حقها في إدارة أموالها والتصرف فيها بحرية تامة
- ب- نقاط الاختلاف:

- تولي المرأة لوظائف العامة في الدولة يخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر على المرأة وبالإجماع رئاسة الدولة
- التشجيع على التعليم المختلط في كل مراحل الدراسة ووجود مناهج تخالف الشريعة الإسلامية مثل مادة الثقافة الجنسية
- الدعوة إلى تحديد النسل ومنحه إمكانية إجهاض الولد إذا لم ترغب فيه
- اعتبار أن عمل المرأة داخل البيت تمييز ضدها لأنه بغير أجر فلا بد أن يشترك فيه الرجل
- محاربة فكرة الزواج المبكر والسعي إلى إلغائه، مع عدم الممانعة على الجنس الآمن وتوفير الرعاية الصحية للمراهقين.
- محاربة فكرة تعدد الزوجات بموجب التساوي في عقد الزواج
- المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات الزوجية دون النظر إلى الفروقات البيولوجية بينهما وإقصاء نظرة التكامل في الأدوار في تنظيم الأسرة.
- سلب قوامة الرجل والولاية على الأبناء ورئاسة الأسرة بصفة عامة
- تساوي المرأة والرجل في الميراث

ثانياً: التوصيات

- 1- أوصي بضرورة عقد مؤتمرات على أعلى مستوى، ومناقشة اتفاقية سيداو وتبيان مخاطرها على المرأة وعلى المجتمع الإسلامي
- 2- عقد ندوات توعوية تثقيفية لدور المرأة العظيم داخل الأسرة ولتكريم الإسلام لها
- 3- أوصي أصحاب القرار والمختصين في سن القوانين إلى وضع تشريع يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية
- 4- السعي إلى إلغاء المصادقة على اتفاقية سيداو وإنشاء معاهدات عالمية بتعاليم إسلامية كبديل لاتفاقية سيداو وانضمام الدول الإسلامية له مثل الميثاق العالمي للأسر الذي صدر في 06 أبريل 2016 بإسطنبول من طرف الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين.

قائمة المراجع والمصادر:

- 1- القرآن الكريم
- 2- د- أمال عبد الهادي: حقوق النساء من العمل المحلي إلى التعبير العالمي، القاهرة، مركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان، ب- ط / ب-س-ن.
- 3- أيمن أحمد محمد نويرات: الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي (مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009/2008م.
- 4- البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، ب-ب-ت، دار الفكر، ب-ط / 1401هـ، 1981م، كتاب الطلاق، إذا أسلمت المشتركة أو النصرانية، حديث ث رقم 5288، ج 7.
- 5- أبو حسن علي بن محمد بن حبيب: أدب القاضي، الرياض، السعودية، مطبعة الارشاد، ط1 / ب - س - ن، ج 1.
- 6- رشيد مسعودي: النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تلمسان).
- 7- زيدان عبد الكريم: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، القاهرة، مصر، دار القدس، ب - ط / 1982.
- 8- سالم البهنساوي: مكانة المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية، الكويت، دار القلم، ب-ط / ب-س-ن.
- 9- سعدية عدلي مصطفى التتر: موقف الشريعة الإسلامية من اتفاقية سيداو، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2018/2017).
- 10- السيد سابق: فقه السنة، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ط5/1403 هـ، 1983 م، ج 2.
- 11- الشافعي أبو عبد الله محمد ابن ادريس: الأم، خرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرجي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1/1993م، ج 3.
- 12- محمد طاهر بن عاشور: مقاصد الشريعة، تح/الشيخ محمد الحبيب بن خوجة، قطر، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ب - ط/124، 2004.
- 13- عبد العال عكاشة محمد: القانون الدولي الخاص، الاسكندرية، مصر، ب ط/1996.
- 14- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ب-ب-ن، دار الكتب السلفية، ط 1 / ب - س - ن، ج 9.
- 15- ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، للهند / دائرة المعارف النوظافية، ط 1 / ب - س - ن، ج 12.
- 16- غازي ربابعة (دور المرأة في المشاركة السياسية) مجلة المفكر، جامعة محمد خضرم، بسكرة، العدد الخامس، ب-س-ن

- 16- القرطبي ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لبنان، دار الكتاب العالمية، ط10/1988م، ج2.
 - 17- القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع في أحكام القرآن، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1 / 2006م.
 - 18- ابن كثير الدمشقي عماد الدين أبي الفداء اسماعيل عمر: تفسير ابن كثير، طبعة جديدة تحتوي على أحكام العلامة الألباني، الجزائر، دار النور الكتاب، ب - ب ط / 2007 م، ج2.
 - 19- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة: المغني، بيروت، لبنان، دار الفكر، ط1 / ب- س- ن، ج10.
 - 20- الكاساني علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، طط 2 / 1986، ج7.
 - 21- محمد أبو زهرة: الأحوال الشخصية، القاهرة، مصر، مطبعة دار الفكر العربي، ط3 / ب - س - ن.
 - 22- سعيدة عدلي مصطفى التتر: موقف الشريعة الإسلامية من اتفاقية سيداو، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016/2017 م.
 - 23- محمد بن علي محمد بن عبد الله الشوكاني الليمني: فتح القدير، دمشق، سوريا، دار ابن كثير، ط1 / 1414هـ، ج1.
 - 24- د- هيفاء أبو عزال: مؤشرات كمية و نوعية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ((سيداو))، القاهرة، مصرن منظمة المرأة العربية، ط1 / 2009.
 - 25- وسام حسام الدين أحمد: حماية حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1/2009م.
 - 26- وفاء طلال محمد هنية: آليات حماية حقوق المرأة في اتفاقية سيداو "دراسة تحليلية"، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011/2012م).
 - 27- وهيبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط2 / 1984 م، ج9.
 - 28- اليونيسيف: اتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ملخص لليافعين واليافعات، السياسة والممارسات، جوان 2011.
- اتفاقيات وتقارير:**
- 1- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة النظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقريران الدوريان الأول والثاني للدول الأطراف، المملكة العربية السعودية.
 - 2- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة النظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقريران الدوريان الأول والثاني للدول الأطراف، البحرين، 12 نوفمبر 2007م.
 - 3- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقريران الدوريان الثاني والثالث للدول الأطراف المقرر تقديمهما في عام 2014، الإمارات العربية المتحدة، 3 ديسمبر 2014.
 - 4- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقريران الدوريان الخامس والسادس المجمعان للدول الأطراف تونس، 20 ماي 2009.
 - 5- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من الاتفاقية، تونس.
 - 6- الأمم المتحدة، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، محضر موجر للجلسة 825، الدورة الأربعون، المغرب، 19 مارس 2008 م.
 - 7- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الأول والثاني للدول الأطراف، البحرين، 12 نوفمبر 2007.
 - 8- التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بموجب المادة 18 من الاتفاقية، سيداو، التقرير الجامع للتقريرين الأول والثاني الدوريين المقدم من الدول الأطراف، المملكة العربية السعودية، 29 مارس 2007.
 - 9- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: الملاحظات الختامية للجنة، الدورة الحادية والخمسين (الجزائر)، 23 مارس 2012.

مواقع إلكترونية:

- 1- الشيخ محمد صالح المنجد: الطب والتداوي، الإسلام سؤال وجواب، موقع إلكتروني www.islamqa.info
- 2- جنين موسى (باحثة رئيسية)، بمساعدة ياسمين ماسيدي، سوجاتها رانجا سوامي، جيسيك ديكروز، ماجد الينا بيسكونوفيش، إسرا إلسفليك: سيداو وقوانين الأسرة المسلمة (بحثاً عن أرضية مشتركة، مساواة، ملئقي أصوات في الإسلام، 2012، موقع إلكتروني: www.musawah.org.
- 3- هدى عبد المنعم: دراسة الوثائق الدولية من جوانبها المختلفة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، موقع مقالات ودراسات وأبحاث اجتماعية، المجتمعات الجزائرية والعربية، www.sitesgoogle.com